

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٦  
قانون معدل لقانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون هيئة اعتماد مؤسسات  
التعليم العالي لسنة ٢٠١٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة  
٢٠٠٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من  
تعديل قانونا واحدا ويعمل به بعد ستين يوما من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يعدل القانون الأصلي على النحو التالي :-  
أولاً: بإلغاء عنوانه والاستعاضة عنه بالعنوان التالي :-

قانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧  
قانون اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها.

ثانياً: بإلغاء اسمه الوارد في المادة (١) منه والاستعاضة عنه  
بما يلي :-

(قانون اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها  
لسنة ٢٠٠٧ )

المادة ٣- تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي على النحو التالي :  
أولاً: بإضافة عبارة (أو كليات جامعية) بعد كلمة (جامعات)  
الواردة في المعنى المخصص لتعريف (مؤسسات التعليم  
العالي) .

ثانياً: بإضافة عبارة (وضمن جودتها) بعد عبارة (التعليم العالي) الواردة في المعنى المخصص لتعريف (الهيئة) الوارد فيها وفي أي تشريع آخر.

المادة ٤- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (وضمن جودتها) بعد عبارة (التعليم العالي) الواردة فيها .

المادة ٥- يلغى نص المادة (٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-  
المادة ٤-

تهدف الهيئة إلى:-

أ- تحسين نوعية التعليم العالي في المملكة وضمن جودة مخرجاته باستخدام معايير قياس تتوافق مع المعايير الدولية.

ب- تحفيز مؤسسات التعليم العالي على الانفتاح والتفاعل مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي المميزة وهيئات الاعتماد وضبط الجودة الدولية .

ج- تحفيز مؤسسات التعليم العالي على إدامة تميزها في مواجهة التحديات للوصول إلى مستوى عالٍ من التنافسية ونقل المعرفة وبناء القدرات.

د- تبني الريادة والتميز والإبداع ضمن مفهوم تشاركي بين القطاعين العام والخاص لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

هـ- نشر ثقافة الجودة وترسيخ قيمها وتطوير ممارسة الأنشطة الخاصة بها.

المادة ٦- تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (وضمن جودتها) بعد عبارة (اعتماد مؤسسات التعليم العالي) الواردة في الفقرة (أ) منها.

المادة ٧- تعدل المادة (٧) من القانون الأصلي على النحو التالي :-  
 أولاً: بإلغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص  
 التالي :-

أ- وضع معايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها  
 وضمان جودتها وتصنيفها ومراجعتها دورياً.  
 ثانياً: بإضافة عبارة (والتصنيف) الى آخر الفقرة (ب) منها.  
 ثالثاً: بإضافة عبارة (وضمان جودة مخرجاته) الى آخر  
 الفقرة (هـ) منها .

رابعاً: بإضافة عبارة (وشهادات ضمان الجودة والتصنيف) بعد  
 عبارة (والمتابعة السنوية) الواردة في الفقرة (ج) منها .  
 خامساً: بإضافة الفقرات (ك) و(ل) و(م) اليها بالنصوص  
 التالية :-

ك- إنشاء أي مراكز لها علاقة بعمل الهيئة تحدد مهامها  
 وسائر الشؤون المتعلقة بها بمقتضى نظام يصدر  
 لهذه الغاية.

ل - منح شهادة ضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي  
 على مستوى المؤسسة وعلى مستوى البرامج  
 الأكاديمية.

م- اعتماد مؤسسات التعليم العالي غير الأردنية خارج  
 المملكة اعتماداً عاماً وخاصاً بناء على طلبها  
 ومنحها شهادة ضمان جودة على مستوى المؤسسة  
 وعلى مستوى البرامج الأكاديمية وفقاً للتعليمات  
 التي يصدرها المجلس لهذه الغاية.

سادساً: بإعادة ترقيم الفقرات من (ك) الى (م) الواردة فيها  
 لتصبح من (ن) الى (ع) منها على التوالي .

المادة ٨- تعدل الفقرة (ب) من المادة (١٦) من القانون الأصلي  
 على النحو التالي :-

أولاً: بإضافة عبارة (والتصنيف وأي خدمات أخرى تقدمها  
 الهيئة لمؤسسات التعليم العالي داخل المملكة أو خارجها)  
 الى آخر البند (١) منها .

ثانيا: بإضافة البند (٥) اليها بالنص التالي :-  
٥- الغرامات التي يتم تحصيلها من مؤسسات التعليم  
العالي وفقا لأحكام هذا القانون.

٢٠١٦/٣/١٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبد الله النسور	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم الدكتور محمد محمود الذنبيات	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين "محمد ناصر" سامي جودة
وزير الداخلية سلامة حماد	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير التخطيط والتعاون الدولي عماد نجيب فاخوري
وزير البيئة الدكتور طاهر الشخشير	وزير تطوير القطاع العام الدكتور خليف الخوالدة	وزير السياحة والآثار نايف حميدي الفايز
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور أحمد زيادات	وزير المهندسين واليد المصري	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور ابراهيم سيف
وزير دولة لشؤون الاعلام الدكتور محمد حسين المومني	وزير التنمية الاجتماعية ريم ممدوح أبو حسان	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس سامي هلسه
وزير العدل الدكتور بسام سمير التلهوني	وزير الصحة الدكتور علي النحلة حياصات	وزير دولة الدكتور سلامة النعيمات
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور هائل عبد الحفيظ داود	وزير الشؤون السياسية والبرلمانية الدكتور خالد الكلالدة	وزير الصناعة والتجارة والتموين مها عبدالرحيم علي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور لبيب خضرا	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مجد شويكة	وزير المالية عمر زهير ملحس
		وزير النقل أيمن عبد الكريم حتاحت